ماذا تخبئ السياسة الأميركية في الوقت المستقطع..!؟

عبد السلام حجاب

بات واضحاً.. أن جبلاً من الصبر ووقتاً آخذاً بالنفاد، قائماً بين إرهاب بغيض يتطلب تعاوناً دولياً نزيهاً لدحره ولإحباط مسارات تشظيه، وبين العملية السياسية لحوار السوريين في جنيف وجوهرها محاربة الإرهاب. ما يعني أن أي عملية سياسية لا تبدأ وتستمر وتتوازى وتنتهي بالقضاء على الإرهاب، لا معنى لها. ما يجعل عين جنيف المعطل بفعل فاعل بنى حساباته على الإرهاب. تراقب متغيرات السياسة الأميركية وماذا تخبئ في الوقت المستقطع. حيث الانتخابات الرئاسية على الأبواب وازدواجية المعايير حيال مصدر الإرهاب والمنخرطين فيه كأنظمة حكم بني سعود ومشيخة قطر والسفاح أردوغان، هي الآن على محك المعايرة واختبار جدواها. من دون أن ينفي ذلك على استحياء مشوب بأنواع شتى من النفاق والمماطلة السياسية ما تشي به مفردات الوقت المستقطع بأن مقاربات سلبية وإيجابية تحصل على صعيد محاربة الإرهاب. منذ بدء عاصفة السوخوي الروسية في أيلول العام الماضي بطلب سوري شرعي والانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري ومحوره المقاوم في الميدان.

ولعل من قرأ في نتائج اجتماع طهران لوزراء الدفاع لكل من سورية وروسيا وإيران يدرك أن الأوهام توشك على الزوال أمام إرهاب لا وطن له ولا دين وبأن القضاء عليه ضرورة ومسؤولية وطنية ودولية يجب على الجميع تحمل أعباءها من دون ازدواجية معايير أو انتقائية مسيسة بين أخيار وأشرار.

كما، وفي التحليل السياسي للوقت الأميركي المستقطع، فإن الواقعية تقتضي بأن الذهاب إلى مغامرات غير محسوبة، أمر مستحيل، وأن التخلي عن مصالح أميركية حيوية لمصلحة حسابات الآخرين ولو كانوا أطرافاً في الحلف، فإنه لا يمثل أولوية أميركية. ما دعا الوزير لافروف للإعراب عن الأمل «بانضمام واشنطن لجهودنا الرامية لمنع تعزيز قدرات الإرهابيين في سورية». ويدعو إلى دراسة خطوات إضافية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالوضع في سورية.

بطبيعة الحال فإنه ليس منطقياً البناء على سياسة مزدوجة المعايير. لكنه منطقي توقع الأسوأ في تلك السياسة- وليس هناك أسوأ من الإرهاب بعد أن تم تصنيعه وإطلاقه باعتراف كلينتون المرشحة للرئاسة الأميركية بدعم أوباما نفسه. ولكن هل الاستمرار في هذا المسار ممكن بعد أن أصبح عاراً وفضيحة سياسية وأخلاقية. ثم هل يمكن أن يكون خياراً رابحاً في ضوء المتغيرات التي يشهدها العالم. علماً بأنه صحيح أن الأميركي يهوى المغامرة، لكنه لن يكون سعيداً بالخسارة والهزيمة. وربما فإن أحداً لن يصدق الوزير الأميركي أشتون كارتر حين يريد أن يجعل من حكايا العجائز التي يطلقها حول روسيا والصين، أسطورة ملهمة لدى الآخرين في حلف الناتو والمستثمرين في الإرهاب وهو لا يمتلك كل مقومات ومقررات تلك الأسطورة في الوقت المستقطع.

لكن واستطراداً يبقى السؤال قائماً بشأن ما تخبئه السياسة الأميركية لتخطي ضغوطات وقتها المستقطع وتداعياته. ومن بينها:

١- الالتزامات التكتيكية والإستراتيجية تجاه الكيان الإسرائيلي. الحليف الاستراتيجي في مشروع الشرق الأوسط الجديد. وما إذا كان واقعه الراهن عاملاً مساعداً لتخفيف الضغوط أم مصدر قلق مرده الانخراط العلني بدعم الإرهاب!؟

٢- كيف التملص من التعهدات من دون التخلي عن العلاقات مع أطراف مثلث الإرهاب السعودي والتركي والقطري وقد أصبح عبئاً سياسياً ومادة انتقاد واسعة لسياسيين وإعلاميين أميركيين بعد أن تخطى الواقع الأميركي ليصل إلى هيئات الأمم المتحدة!؟

٣- هل يمكن الثبات على اتفاقاتها مع الشريك الروسي المفترضرغم ما تتعرض له تلك الاتفاقات من انتهاكات للإرهابيين ورعاتهم بهدف الإطاحة بها!؟

٤- لابد من السؤال عن مصير القرارات الدولية التي شارك الأميركي إلى جانب الروسي في صياغتها وإقرارها. ولاسيما القرار ٢٢٥٣ الخاص بمحاربة الإرهاب وتجريم التعامل معه أو القرار ٢٢٥٤ المتعلق بحق السوريين في تقرير مستقبلهم بقيادة سورية ودون تدخل خارجي أو شروط مسبقة!؟

يبدو أنها مهمة صعبة ومعقدة لكنها ليست مستحيلة بحكم ما تمتلكه السياسة الأميركية في جرابها الأسود. بما يجعلها قادرة على تفكيك المعادلات التي قامت بتصنيعها والمحافظة على موقعها كقطب دولي ذي شأن وفاعلية إلى جانب الأقطاب الدولية الناشئة حديثاً.

ولا جدال بأنه إذا كانت المراهقة على حلول تنطلق من أجندات إرهابية يمثل سياسة خاطئة. وهو ما تتداركه أميركا مؤخراً حيث أعلن البنتاغون زيف التمييز بين معتدلين وإرهابيين في المجموعات المسلحة، فإن المناورات العسكرية غير المسبوقة التي تجريها مع حلف الناتو على مقربة من الحدود الروسية تشكل خطوة أخرى خاطئة تستوجب إعادة النظر والتوضيح لما تمثله من تصعيد خطير في مسارات الحرب الباردة ولن يسمح العقلاء بتحويله إلى حرب ساخنة.

ما يعني أن الطريق الذي يسلكه الجانبان الروسي والأميركي عبر دبلوماسية الهاتف يفتح الباب أمام فرص سياسية أكثر نجاعة لتذليل العقبات وإنجاح المقاربات للقضاء على الإرهاب وحذفه من أن يكون وسيلة ابتزاز سياسي في معادلات فرض شروط من خارج السياق على حقوق السوريين السيادية.

لقد ذكر الوزير لافروف في محادثاته الهاتفية مع نظيره الأميركي كيري، بأن المسلحين والأسلحة ما تزال تعبر من الأراضي التركية إلى سورية. مشدداً على أن المهلة التي تم منحها للتنظيمات الإرهابية التي لم تعلن انفصالها عن جبهة النصرة الإرهابي قد انتهت وعليها أن تتحمل نتائج موقفها. كما أن وفد معارضة الرياض ما يزال غارقاً في بناء حساباته وفق أجندات التنظيمات الإرهابية مستهدفاً ضرب الاتفاق الروسي الأميركي لوقف الأعمال القتالية في سورية وتعطيل أو تخريب العملية السياسية للحوار بين السوريين في جنيف. ما يحمل الجانب الأميركي مسؤولية تجاه ضبط أداء وحركة حلفائها ومن يغذونهم بالمال والسلاح وهو أمر تجاوز التوصيف إلى حيث أصبحت مواجهته مشروعة لكل أسماء الإرهاب وعناوينه فضلاً عن كونه مساراً يتوازى مع المسار السياسي الذي هو ضرورة لابد منها رغم محدودية النتائج التي أسفر عنها في محادثات جنيف مع الميسر الدولي دي ميستورا.

وعليه فإذا كانت الحرب على الإرهاب التي تتصدى لها سورية جيشاً وشعباً قائمة على مبادئ دولية وشرعية سورية لا يمكن تزويرها بدستور طائفي ولا بخيانات بعض حاملي الجنسية السورية ولا يمتلكها الطرف الأميركي، ولن تغير واقعها الاستعراضات المسرحية. فإن السؤال المطروح إلى متى يمكن لأميركا الاستمرار بغض الطرف عن الإرهاب السعودي والتركي، حيث يواصل السعودي العهر السياسي كما يمارس السفاح أردوغان البلطجة على الحدود السورية علماً بأن تحرير مدينة تدمر مقدمة لتحرير كل شبر في سورية، وكما أكد الرئيس بشار الأسد.. فإن السوريين إخوة في الحياة وفي الاستشهاد لا فرق بينهم ولا تفريق في اتجاهاتهم وأن النصر قادم لا محالة..

مصادر أهلية تحدثت لـ «الوطن» عن وقائع العملية الإرهابية

بان وموسكو يدينان تفجيري «السيدة زينب» ويعزيان بالضحايا ويؤكدان ضرورة «محاسبة المسؤولين»

| وكالات

أدان كل من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وموسكو التفجيرين الإرهابيين اللذين وقعا السبت في منطقة السيدة زينب بريف دمشق الجنوبي، وأديا إلى استشهاد وإصابة العشرات من الأشخاص، حسب ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وقدّم كي مون في بيان أصدره المتحدث الرسمي باسمه، إستيفان دوغريك، في وقت متأخر من مساء أمس الأول، تعازيه إلى الحكومة السورية وعائلات الضحايا والمصابين، وفق وكالة «الأناضول» التركية للأنباء.

وقال: «إنني أدين التفجيرين الذين وقعا في السيدة زينب»، مؤكداً ضرورة «محاسبة المسؤولين عن الهجومين».

بدورها أدانت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها أمس، حسب «سانا»، التفجيرين الإرهابيين، معربة عن دعم موسكو للحكومة السورية في مواجهة الإرهاب.

وقالت الوزارة في بيانها: «موسكو تدين بشدة الأعمال الإرهابية على الأراضي السورية، وتقدم مواساتنا وتعازينا لأهالي وأقرباء الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين ونجدد إعلاننا عن دعمنا للشعب السوري والحكومة السورية في مواجهة التهديد الإرهابي».

ولفت البيان إلى الخطر الكبير الذي تشكله المحاولات المستمرة لمسلحي تنظيمي داعش وجبهة النصرة والجماعات المتشددة الأخرى لإشعال نار الفتنة الطائفية في سورية والعراق والنقاط الساخنة الأخرى في المنطقة»، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وذكر البيان أنه «في مثل هذه الحالة ندعو الشعوب والطوائف كافة في المنطقة، إلى صد الإرهابيين من دون مساومة، وإلى عدم الانجرار وراء الاستفزازات التي تهدف إلى زيادة دوامة العنف ونشر العداء المتبادل». وكان قد استشهد وجرح العشرات السبت، في رابع موجة تفجيرات إرهابية تستهدف منطقة السيدة زينب خلال ستة أشهر.

وتحدثت مصادر أهلية لـ«الوطن»، أن انتحارياً يرتدي حزاماً ناسفاً فجر نفسه السبت عند حاجز بلدة الذيابية من الجهة الجنوبية للسيدة زينب، في وقت قام انتحاري شاب بتفجير سيارة من نوع بيك آب عند تقاطع شارع التين مع الشارع الرئيسي للسيدة زينب وشارع الشهداء، بعد أن نزل من السيارة شاب فجر نفسه بحزام ناسف أيضاً.

وأضافت المصادر: إن تفجير السيارة المفخخة أحدث دماراً هائلاً في واجهات الأبنية المطلة على التقاطع، مقدرة عدد الضحايا جراء التفجيرات الثلاثة بـ١٥ شهيداً وأكثر من ٥٠ جريحاً.

بدوره قال مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض رامي عبد الرحمن: «ارتفعت حصيلة القتلى جراء التفجيرين الانتحاريين في منطقة السيدة زينب إلى عشرين قتيلاً على الأقل يتوزعون بين ١٣ مدنياً وسبعة من المسلحين الموالين» لقوات الجيش العربي السوري والمنتشرين في المنطقة.

وتبنى تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية في وقت لاحق التفجيرات وفق خبر نشرته وكالة «أعماق» التابعة له التفجيرات، متحدثاً عن «ثلاث عمليات استشهادية بحزامين ناسفين وسيارة مفخخة» لمقاتلين من التنظيم في السيدة زينب.

ووجهت وزارة الخارجية والمغتربين رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن حول التفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا المواطنين الآمنين في بلدة السيدة زينب والمجزرة الدموية التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في قرية الغندورة واستمرار استهداف تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والجماعات المتحالفة معه للأحياء السكنية في مدينة حلب.

وأضافت الوزارة: إن الحكومة السورية تطالب الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بإدانة الجرائم الإرهابية والاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة فورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب ولا سيما الأنظمة الحاكمة في تركيا والسعودية وقطر.

وأدان مجلس الوزراء التفجيرات، وأكد رئيس المجلس وائل الحلقي، أن هذه الأعمال الإرهابية الجبانة التي تحاول زعزعة الأمن والاستقرار في هذه المناطق ورفع معنويات العصابات الإرهابية المنهارة نتيجة الانتصارات الكبرى والنوعية والمتسارعة التي يحققها جيشنا الباسل على كل الجبهات بالتوازي مع حرب إعلامية مضللة ومكشوفة تحاول النيل من الدولة السورية بمكوناتها كافة.

وتعرضت منطقة السيدة زينب في ٢٥ نيسان لتفجير انتحاري إرهابي بسيارة مفخخة استهدف نقطة أمنية وتسبب بمقتل سبعة أشخاص وإصابة عشرين آخرين بجروح. وتبناه تنظيم داعش.

وتضم منطقة السيدة زينب مقام السيدة زينب، الذي يعد مقصداً للسياحة الدينية في سورية. ويقصده زوار تحديداً من إيران والعراق ولبنان رغم استهداف المنطقة بتفجيرات عدة في السابق.

ويحاط المقام بإجراءات أمنية مشددة تمنع دخول السيارات إليه، إلا أن المنطقة شهدت تفجيرات عدة أكبرها في شباط، تبناه تنظيم داعش وأوقع ١٣٤ شهيداً، في حصيلة اعتبرت حينها الأكثر دموية جراء تفجير منذ اندلاع الأحداث منتصف آذار ٢٠١١.

جانب من الدمار الذي خلفه أحد التفجيرات الإرهابية في السيدة زينب (أ.ف.ب)

سكران: يحق لسورية مقاضاة تركيا وقطر والسعودية

| وكالات

أعلن المستشار في هيئة التحكيم الدولي أسامة حسين سكران أن سورية بإمكانها مقاضاة تركيا وقطر والسعودية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وفي تصريحات خاصة لوكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، علق سكران، على أحدث مطالبة صدرت عن وزارة الخارجية والمغتربين لمجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، بضرورة توقيع إجراءات رادعة وعقابية فورية على كل من قطر وتركيا والسعودية، لدعمهم الإرهاب داخل سورية، بأنه «حق مشروع للدولة السورية، التي تحارب الإرهاب على أراضيها».

وجاءت مطالبة الخارجية في رسالتين وجهتهما إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس الأول على خلفية التفجيرات التي هزت منطقة السيدة زينب بريف دمشق.

وأشار إلى أن الحكومة السورية بالتأكيد لن تتقدم إلى أعلى هيئتين دوليتين، من دون أن تكون لديها وثائق وأدلة تؤكد تورط الدول الثلاث، ومن خلفهم قوى أخرى، في دعم المنظمات الإرهابية، وخاصة مع وجود أطراف دولية عديدة داخل سورية، مثل روسيا وإيران، التي تملك بدورها أجهزة قوية بإمكانها توفير أدلة وتقديمها للحكومة السورية.

وأوضح أن سورية بإمكانها أيضاً مقاضاة هذه الدول أمام المحكمة الجنائية الدولية، فهناك شواهد كثيرة على أن السعودية وتركيا وقطر تدعم منظمات وحركات بعينها تحمل السلاح في مواجهة الدولة السورية ونظامها الشرعي، وأضاف: «إلا أن الضغوط الأميركية على المنظمات الدولية قد تعوق هذه المقاضاة، ومن ثم قد يحق لسورية مقاضاة تركيا وقطر والسعودية».

وتابع: «لا أحد ينسى أنه في أيار الماضي، وصل نحو ١٠٠ مسلح لجبهة النصرة، المرتبطة بتنظيم القاعدة.. إلى قرية كفر حمرة بمحافظة حلب السورية، وبحوزتهم أسلحة كيماوية، عبارة عن غاز الكلور، ومواد سامة أخرى، وجميعهم دخلوا من الأراضي التركية، تحت حماية الجيش التركي، وبحوزتهم سيارات شحن تنقل الأسلحة الكيماوية والذخائر، التي ذهبت مباشرة إلى محافظة إدلب».

ومضى المستشار في هيئة التحكيم الدولي قائلاً: «كما أنه لا أحد يمكن أن ينسى أن السعودية هي الداعم الرئيسي لحركتي جيش الإسلام وأحرار الشام، وتنظيمات أخرى، جميعها ترفع السلاح في وجه الدولة السورية والشعب السوري، بل إن المملكة أخذت من هذه التنظيمات بعض كوادرها، ليكونوا مفاوضين رسميين، ضمن وفد الرياض، الذي أفشل المباحثات السورية في جنيف الشهر الماضي».

وأكد سكران أن التفجيرات الإرهابية والقصف العشوائي والمجازر التي يرتكبها تنظيم داعش وجبهة النصرة، وغيرهما من الجماعات الإرهابية، تأتي في إطار السياسات الفاشية التي يمارسها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بدعم مالي وعسكري منه، بجانب دعم مباشر من قطر والسعودية.

نائب تركي: أنقرة تعرقل الحل السياسي للأزمة السورية

اتهم النائب في مجلس الأمة التركي (البرلمان) فكري ساغلار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومة العدالة والتنمية بالعمل على عرقلة إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية عبر استمرار دعم التنظيمات الإرهابية وتسهيل تحركاتها عبر الحدود السورية التركية وتزويدها بالأسلحة.

وشدد ساغلار، النائب عن حزب الشعب الجمهوري أكبر الأحزاب التركية المعارضة، على ضرورة أن يعرف الجميع أن آلاف الإرهابيين وعلى مدى السنوات الخمس الماضية دخلوا إلى سورية عبر تركيا وانضموا إلى تنظيمي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية، كما يعرف الجميع حجم الدعم الذي قدمته حكومات العدالة والتنمية التركية لهذه التنظيمات الإرهابية. وفي مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس الأمة، طالب ساغلار حكومة حزب العدالة والتنمية بالرد على تأكيدات روسيا حول الدعم التركي للتنظيمات الإرهابية، مضيفاً: «إذا كانت الاتهامات الروسية صحيحة، فعلى الحكومة أن تسوّغ للشعب التركي دعمها لتنظيم جبهة النصرة وهو تنظيم إرهابي وفق التصنيف العالمي».

ونهاية الأسبوع الماضي، أكد نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري أردال أكسونغور في حديث تلفزيوني استمرار أردوغان في دعم التنظيمات الإرهابية في سورية، مشيراً إلى أن نهجه أثبت إخفاقه وأن حل الأزمة في سورية ومشاكل الإرهاب في تركيا لن يتم إلا عبر الحوار والتنسيق مع الدولة السورية.

سانا

أدانت «إرهاب» الاتحاد الديمقراطي بحقهم...

«رابطة المستقلين»: «المجلس الوطني الكردي» هو «الممثل الشرعي» للكرد

| وكالات

تتسع دائرة المعارضين لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، حيث أنهت «رابطة المستقلين الكرد السوريين» أمس مؤتمرها التأسيسي الأول في مدينة أورفا التركية، وأكدت خلاله أن القضية الكردية في سورية تحل بالإقرار الدستوري بحقوق كافة المكونات القومية والدينية السورية. واعتبرت أن «المجلس الوطني الكردي» هو «الممثل الشرعي» للكرد في سورية، وأدانت «إرهاب»، «حزب الاتحاد الديمقراطي» بحقهم وجرهم إلى معارك لا تعنيهم. وتم تقديم الآراء والمقترحات اللازمة لخطة عمل الرابطة ومناقشة كافة التحديات التي تواجه عمل الرابطة، وفق ما جاء في البيان الختامي للرابطة والذي نشرته على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك».

واستعرض المؤتمر الذي عقد على مدار ثلاثة أيام الوضع السوري عموماً والكردي بشكل خاص والمآلات التي آلت إليها الحالة السورية عموماً من «تكالب القوى الإرهابية والظلامية وخذلان المجتمع الدولي لطموحات الشعب السوري في الحرية والكرامة والمصالح الدولية التي جعلت من دماء السوريين مطية لأطماعهم التي هي بعيدة عن القيم والمبادئ الإنسانية التي يدادون بها».

وأكد المؤتمر، بأن «وقف نزيف الدم السوري يكمن في وحدة القوى السورية التي تؤمن بمبادئ وأهداف الثورة السورية». كما أكد على «الثوابت الأساسية من أن الرابطة هي جزء من الثورة السورية وأن القضية الكردية في سورية هي قضية وطنية ديمقراطية بامتياز، يتم حلها من خلال الإقرار الدستوري بالحقوق القومية للشعب الكردي في البلاد إلى جانب حقوق كافة المكونات القومية والدينية الأخرى». واعتبر المؤتمر أن «المجلس الوطني الكردي في سورية هو الممثل الشرعي للشعب الكردي في سورية وهو الحليف الإستراتيجي لرابطة المستقلين الكرد السوريين».

كما أكد أن «الهوية الوطنية لرابطة المستقلين الكرد السوريين لا تتعارض مع عمق هويتها الكردستانية ونؤكد على نبذ كافة أشكال التطرف وإخراج الميليشيات الأجنبية من سورية. والعمل مع باقي المكونات لاستمرار العيش المشترك والسلم الأهلي».

وجاء في نص بطاقة الدعوة لعقد المؤتمر: «تنطلق فعاليات المؤتمر التأسيسي لرابطة المستقلين الكرد السوريين غداً... في فندق نيفالي أورافا تحت شعار كل شيء لأجل الإنسان والأرض لأجل الحرية والكرامة وبمشاركة فعاليات كبيرة ونخب اجتماعية كردية وأن الكرد جزء مكون أساسي من مكونات الشعب السوري وهم ليسو أعداء للشعب السوري وإنما أعداء للأنظمة التي تضطهد الكرد وتهدر حقوقهم وتدين ما يفعله حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) من إرهاب بحق المواطنين الكرد وحركتهم السياسية وجر الكرد إلى معارك خارج منطقتهم لا ناقة فيها لهم ولا جمل».

ورابطة المستقلين الكرد السوريين، هي مؤسسة كردية سورية مستقلة تضم مستقلين غير حزبيين من كافة شرائح المجتمع بهدف إيصال الصوت الكردي إلى المنابر المحلية والإقليمية والدولية تعمل الرابطة في الحقل السياسي والاجتماعي والتنموي وتؤمن بأن حل القضية الكردية في سورية هو حل وطني ديمقراطي بامتياز في إطار سورية دولة وطنية ديمقراطية تعددية تضمن حقوق جميع مواطنيها ومكوناتها في إطار المتحد الوطني.

المؤتمر التأسيسي الأول لـ «رابطة المستقلين الكرد السوريين» في مدينة أورفا التركية

دعا إلى مفاوضات من «نوعية مختلفة»...

موراير: سورية بعيدة عن أي أفق لنهاية أزمتها

| الوطن- وكالات

أبدى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر موراير تشاؤماً حيال إمكانية حل الأزمة في سورية قريباً، معلناً أن هذه الدولة «بعيدة عن أي أفق» لنهاية الحرب الدائرة هناك، في إشارة إلى مفاوضات جنيف المتوقفة. وأوضح موراير في مقابلة مع صحيفة سويسرية نشرت أمس، ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية مقتطفات منها، «في الإجمال الديناميكية القائمة لا تشير إلى أن الحرب يمكن أن تنتهي قريباً»، معتبراً أن «مباحثات جنيف تظل هشة». ورداً على سؤال بشأن نهاية النزاع قال «نحن بعيدون عن مثل هذا الأفق».

وتم التوصل برعاية روسية أميركية إلى اتفاق لوقف الأعمال القتالية دخل حيز التنفيذ منذ ٢٧ شباط، وانتهك عدة مرات في حين تتعثر المحادثات السورية السورية التي ترعاها الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية.

وقال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: «إنها ليست هدنة، أنا أسميها وقفاً جزئياً للأعمال القتالية». وأقر بأنه «في بعض المناطق توقفت المعارك لكن هذا غير كاف للتوصل إلى إحلال استقرار في البلد». وتابع «كانت قطرة في محيط. وساعد ذلك على منح الناس بعض الأمل». ورأى أنه من الضروري أن تكون هناك مفاوضات «من نوعية مختلفة» من دون توضيح ما يعنيه.

وفي الوقت الذي دخلت فيه الأزمة السورية عامها السادس، لا تزال تعتبر بحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأزمة الإنسانية الأشد خطراً وتعقيداً في العالم.

وقال موراير: «لقد تضررت البنى التحتية بشدة، وهذا من الأسباب التي تجعل النزاع السوري يدفع إلى مثل هذا النزوح للسكان».

وتتعاون بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية مع الحكومة السورية والهلال الأحمر العربي السوري في توزيع المساعدات وتنفيذ مشاريع لدعم البنى التحتية في سورية وبالأخص ما يتعلق بمياه الشرب وتنقيتها. ويذهب نحو خمس ميزانية اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مشاريع تنفذ داخل الأراضي السورية.

بيتر موراير